

عرض وتفويهم للكتابات حول النفود في إطار إسلامي

بعد عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م

د. محمد عبد النور بن نوري

أستاذ الاقتصاد الإسلامي
كلية الشريعة - جامعة أم القرى
مكة المكرمة

١٤١٤هـ / ١٩٩٤م

مقدمة مدير المركز

دأب المركز منذ إنشائه عام ١٣٩٧هـ (= ١٩٧٧م) على أن يستكتب بين حين وآخر عرضاً وتقييماً للكتابات المعاصرة في أحد مجالات الاقتصاد الإسلامي التي تراكم فيها قدر مناسب من الأدبيات . والعرض الحاضر في مجال النقود هو حلقة في السلسلة المذكورة .

ولا يخفى أن مثل هذا العرض والتقييم يخدم مسيرة البحث في الاقتصاد الإسلامي من أكثر من وجه :

- * فأساتذة الدراسات العليا يجدون فيه مادة علمية موطأة لطلابهم .
- * والباحثون في مجال الاقتصاد الإسلامي يجدون فيه ما يساعدهم في الإلمام السريع بالبحوث في مجال آخر لا يتسع وقتهم لمتابعته بالتفصيل .
- * ومراكز البحث والجهات التي تخطط للندوات العلمية أو الاستكتاب ترى من خلاله ما استقر من قضايا استغنت عن التكرار ، وما بقي من تغيرات جديدة بمزيد من البحث .
- ولاريب أن العرض والتقييم لمسيرة الفكر في أي مجال ينطوي على قدرٍ

كبيرٍ من الاجتهاد ، لا بد أن يترك للباحث ممارسته . وقد بذل الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم عفر جهداً مشكوراً في ذلك أدعو الله أن ينفع به .

والمركز يرحب بتلقي الملاحظات والاستدراكات العلمية على جميع ما يصدره من بحوث ليستفيد منها في التحسين والاتقان .

والله الموفق ،،،

مدير المركز

د . محمد علي القري

خطة الدراسة ومنهجها ،

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد

فقد طلب مني مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة إعداد بحث بعنوان "عرض وتقييم للكتابات حول النقود بعد عام ١٩٧٦م" ، على أن يتناول البحث الكتابات المذكورة في إطار إسلامي ، وذلك وفق المخطط التالي :

- ١ - طبيعة ووظائف النقود .
 - ٢ - أنواعها السلعية والكتابية والائتمانية .
 - ٣ - إصدارها .
 - ٤ - مشروعية وأرباح إصدارها .
 - ٥ - النظم النقدية (نظام الاحتياطي الجزئي والاحتياطي الكامل) .
 - ٦ - الطلب عليها .
 - ٧ - مسألة الربط القياسي للديون على المستوى الجزئي - خلاصة للآراء الفقهية المعاصرة .
- وبعد إتمام الدراسة فقد رأيت أن الترتيب التالي أكثر مناسبة في عرض موضوعات البحث وهو :

الفصل الأول : طبيعة النقود ووظائفها وأنواعها :

وذلك لأن دراسة الأنواع متصلة بوظائف النقود ، ومدى تحقيق الأنواع المختلفة لهذه الوظائف .

على أن تشمل أيضاً دراسة مختصرة عن النقود والربا باعتبار أن وجود الربا يخل بقيام النقود بوظائفها على الوجه الأنسب ، كما هو موضح في هذا الجزء من الدراسة . كما أن لهذا الموضوع أيضاً صلة بربط الديون وهو موضوع الجزء الأخير من الدراسة .

وإزاء دراسة النقود الائتمانية كأحد أنواع النقود ، واختلاف الآراء في السماح بإحداث هذه النقود الائتمانية في الاقتصاد الإسلامي من عدمه وارتباطه بالنظم النقدية فقد جرى التنسيق بين هذين الجزئين من الدراسة وهما أنواع النقود والنظم النقدية بما يمنع التكرار ما أمكن ، إلا ما كان لابد منه للتوضيح وبيان الحجج والموازنة بينها .

الفصل الثاني : إصدار النقود وأرباحه ونظم الاحتياطي النقدي :

وذلك لأن إصدار النقود قد يترتب عليه تحقيق أرباح ، وفي نظام الاحتياطي النقدي آراء متعددة يعالج بعضها مسألة الربح من الإصدار ويرى فيها رأياً يجعله قاعدة للنظام الذي يوصي به .

الفصل الثالث : الطلب على النقود :

الفصل الرابع : الربط القياسي للديون على المستوى الجزئي :

ولدراسة هذا الفصل فقد تطلب الأمر دراسة الآراء المختلفة في التعويض عن انخفاض القدرة الشرائية للنقود المصاحب للتضخم بصفة عامة فضلاً عن الآراء الخاصة بالربط القياسي لصلة الموضوعين الوثيقة ببعضهما البعض ، ولأن من يقول بالربط القياسي يقعد لذلك بناءً على ما ورد في التعويض من آراء .

والدراسة بذلك تشمل ٤ فصول بداخلها مباحث تبعاً لمتطلبات الدراسة في كل فصل . وقد يشمل المبحث بعض الفروع على نفس الأساس أي تبعاً لمتطلبات

منهج الدراسة : لقد جرى العمل في هذه الدراسة على أساس مراجعة كافة الآراء والدراسات المتاحة داخل المملكة العربية السعودية في هذه الموضوعات الأربعة (لكل موضوع منها على حدة) وتصنيفها إلى آراء متميزة وجمع الآراء المتشابهة معاً ثم مقابلتها مع الآراء الأخرى المخالفة . وقد جرى تلخيص هذه الآراء وتركيزها على النقاط الرئيسية والبارزة لكل رأي ومبرراته ، وما يراه صاحب الرأي في آراء غيره مع مبرراته إن وجدت . كل ذلك مع الاحتفاظ ما أمكن بفكر صاحب الرأي واضحاً من خلال عباراته هو إن تيسر ذلك إلا من دواعي الربط والضبط والاختصار ، ثم إيراد ردود بعض الآخرين على رأيه إن وجدت وكانت مباشرة تجاه هذا الرأي ومبرراتها . ثم بعد ذلك جرى الترجيح بين مختلف الآراء . وقد وضع لكل موضوع في بداية دراسته مقدمة للتعريف به وبمجملة الآراء التي قيلت فيه باختصار وبعض الأسس التي بنى عليها أصحاب كل رأي رأيهم ، وذكرت أسماء الباحثين الذين يقولون بهذا الرأي . وبعد ذلك جرى إيراد هذه الآراء بالصورة المذكورة أعلاه . وإن تطلب الأمر تعليقاً مني أو توضيحاً على بعض جزئيات الموضوع قمت بذلك ، وإن لم يتطلب الأمر ذلك ، اقتصر الأمر على التعليق وموازنة الآراء والترجيح بينها في نهاية كل موضوع مع الاستعانة ببعض الدراسات الأخرى ذات الصلة بالموضوع إن كان ذلك معيناً على الموازنة والترجيح .

وفي النهاية أعدت قائمة موجزة للدراسة كلها ومن ثم قائمة المراجع التي تم الإفادة منها ودليل المحتويات .

وقد شملت قائمة المراجع المتاحة عن هذه الموضوعات موضع الدراسة داخل المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٧٦م وحتى ١٩٩١م ومع ذلك فإن مراجعة بعض الأدلة وتأكيد بعض الآراء قد تطلب أحياناً الاطلاع على مراجع

سابقة على هذه الفترة ، وقد تضمنت قائمة المراجع لذلك ما استعان به الباحث من هذه المراجع . أما ما ورد من مراجع ضمن دراسات الباحثين الذين درست آراؤهم في هذه الدراسة فإنه قد ذكر بعضها في موضعه داخل هذا البحث ليسهل على القارئ مراجعة هذه المراجع إن أراد التوسع في النقاط المأخوذة عنها ، ومع ذلك فإن قائمة المراجع النهائية لم تتضمنها لعدم الرجوع إليها من قبل الباحث نفسه في الدراسة الحالية .

فهرست المحتويات

صفحة	
٥	خطة الدراسة ومنهجها
٩	الفصل الأول : طبيعة النقود ووظائفها وأنواعها
١١	المبحث الأول : طبيعة ووظائف النقود
١١	مقدمة
	الفرع الأول : طبيعة ووظائف النقود في رأي الاقتصاديين
١١	المسلمين
٢٨	الفرع الثاني : النقود والربا
٢٨	مقدمة
٢٩	أسباب تحريم الربا وصلة ذلك بالنقود
٤٣	المبحث الثاني : أنواع النقود
٤٣	مقدمة
٤٣	الفرع الأول : تطور النقود
٤٨	الفرع الثاني : النقود الائتمانية
٤٨	النقود الورقية وحكمها
٤٨	تمهيد
٤٩	حكم الأوراق النقدية
٥٧	النقود الكتابية وحكمها
٥٧	تمهيد
٥٩	إمكانيات المصرف التجاري على إحداث نقود الودائع
٦٢	المصارف الإسلامية وإحداث نقود الودائع

٦٣	آراء الاقتصاديين المسلمين في إحداث نقود الودائع
٨١	الفصل الثاني : إصدار النقود وأرباحه ونظم الاحتياطي النقدي
٨٣	المبحث الأول : إصدار النقود وضبطه
٨٣	مقدمة
٨٤	ضبط الإصدار النقدي
٩١	جهة الإصدار النقدي
١١٧	المبحث الثاني : مشروعية وأرباح إصدار النقود
١١٧	أرباح الإصدار النقدي من قبل الدولة
١١٩	أرباح نقود الائتمان
١٢١	المبحث الثالث : نظم الاحتياطي النقدي
١٢١	نظام الاحتياطي القانوني
١٢٢	النظام المقترح من قبل الاقتصاديين المسلمين
١٤١	الفصل الثالث : الطلب على النقود
١٤٣	أقسام الطلب على النقود
١٤٣	الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي
١٦٥	الفصل الرابع : الربط القياسي للديون على المستوى الجزئي
١٦٧	مقدمة
١٦٨	الآراء المختلفة في الربط القياسي للديون على المستوى الجزئي
٢٢١	خاتمة
٢٢٧	المراجع